عبقرية الإمام البخاري رحمه الله

في حفظ السنة وتأصيل الاعتدال الفكري

د. وضحة بنت عبد الهادي المري

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م

إِهْدَاء

أهدي هذا الكتاب إلى:

- كلُّ محبٍّ للسنة النبوية
- كلُّ محبٍّ للإمام البخاري و«صحيحه»
- كلُّ محبٍّ للحديث وأهله وكتبه
- كلُّ محبٍّ للإسلام وعلمائه
- كلُّ مسلم غيور يريد الذبَّ عن سنة النبي ﷺ.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

إنَّ من المهمات التي يجب العناية بها في أيامنا المعاصرة هي العناية بكتب علماء الإسلام وإبراز جهودهم وتقريب مناهجهم لطلبة العلم، حيث برز في وقتنا المعاصر من يقلل من شأن هؤلاء العلماء ويقلل من شأن كتبهم، وظهرت كثير من الطعون والشُّبَه من أعداء الدين على اختلاف مشاربهم يطعنون على الإسلام وعلى أصوله وعلمائه.

وكان إبراز جهود علماء الحديث في حفظ السنة والذَّب عنها والرَّد على أعدائها من أهم ما يجب العناية به وإبرازه لعامة النّاس وخاصتهم.

ولما كان الإمام البخاري هو إمام المحدثين في كلِّ العصور

وكان كتابه «الصحيح» أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز كان توجه الطعون والشبه عليه أكثر من غيره في وقتنا المعاصر من أهل الشبه والبدع وأهل الأهواء والضلالات.

ولذلك كان لزاماً على كل غيور على الإسلام المشاركة في الذبِّ عنه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ والذب عن كتابه، وردِّ كل ما يحاول المغرضون بثَّه في المجتمع من شبهات وطعون.

ولا أجود في ردِّ هذه الطعون من الكتابة في بيان عبقرية الإمام البخاري وبيان مظاهر هذه العبقرية في كتابه «الصحيح»، وذلك لأنَّ الجهل بمكانة الصحيح والجهل بمنهج مؤلفه فيه من أهم أسباب دخول مثل هذه الشبهات على عامة الناس بل وعلى بعض طلبة العلم.

أهداف الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى ما يلي:

- طرح نموذج لقراءة كتب السنة قراءة رواية ودراية.
- توجيه طلبة العلم إلى العناية بمناهج المؤلفين في كتبهم.
- بيان مكانة صحيح الإمام البخاري ومكانة كتابه «الصحيح».
- بيان عبقرية الإمام البخاري وأثر هذه العبقرية في حفظ السنة النبوية.
- بيان أثر هذه العبقرية في الدفاع عن الإمام البخاري وفي الدفاع عن «صحيحه».
- بيان أثر هذه العبقرية في حماية السنة عن الدخيل فيها.
- بيان أثر هذه العبقرية في تأصيل الاعتدال الفكري لمواجهة الشبهات والفتن.

خطة الكتاب

اشتمل الكتاب على مقدمة ، وتمهيد ، وسبعة مباحث ، وخاتمة:

- **المبحث الأول** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في الرَّد على الشبهات حول «صحيحه».
- **المبحث الثاني** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في درء العلل عن أحاديث «صحيحه».
- **المبحث الثالث** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في الحث على الاقتداء بالسنة.
- **المبحث الرابع** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في حفظ السنة عن الدخيل فيها.
- **المبحث الخامس** عبقرية الإمام البخاري من خلال استنباط الأحكام الشرعية.
- **المبحث السادس** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في الرد على أعداء السنة.
- **المبحث السابع** عبقرية الإمام البخاري وأثرها في تأصيل الاعتدال الفكري.

التمهيد:

الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري (١٩٤ هـ ـ ٢٥٦ هـ):

- **أولاً**: المكانة العلمية للإمام البخاري.
- **ثانياً**: المكانة العلمية لـ«الصحيح».
- **ثالثاً**: الإمام البخاري و«صحيحه» يخضع لهما العلماء.

أولاً: المكانة العلمية للإمام البخاري ـ رحمه الله ـ[1]:

قال محمد بن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ: سمعت البخاري قبل موته بشهر يقول: (كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث).

وقال: وسمعته ـ يعني البخاري ـ يقول: (ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به).

قال البخاري ـ رحمه الله ـ: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح).

قال إسحاق بن راهويه ـ رحمه الله ـ: (اكتبوا عن هذا الشاب ـ يعني البخاري ـ فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه، لمعرفته بالحديث والفقه).

قال الدارمي ـ رحمه الله ـ: (محمد بن إسماعيل أعلمنا وأفقهنا وأغوصنا وأكثرنا طلبا).

قال قتيبة بن سعيد ـ رحمه الله ـ: (لو كان محمد في الصحابة لكان آية).

قال أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: (محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق).

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أُغرِب عليه). قال ابن المديني عندما أخبر عن كلام البخاري السابق: (دع قوله، ما رأى مثل نفسه).

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث).

(رحل إلى: مكة، وبلخ، ومرو، ونيسابور، والري، وبغداد، البصرة، والكوفة، والمدينة، ومصر، والشام).

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/٣٩٤ ـ ٤١١ ـ ٤٢٠). «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/١٨).

ثانياً: المكانة العلمية لـ«صحيح البخاري»[(١)]:

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

١ ـ قال النووي ـ رحمه الله ـ: (اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرةٍ وغامضةٍ).

٢ ـ قال محمد بن أبي حاتم وراق الإمام البخاري: تحفظ جميع ما أدخلته في مصنفاتك؟ قال: (لا يخفى علي جميع مافيها وصنفت جميع كتبي ثلاث مرات).

٣ ـ قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (كتابه الصحيح يستقى بقراءته الغمام، وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه).

٤ ـ قال القسطلاني ـ رحمه الله ـ: وأما تآليفه فإنها سارت مسير الشمس، فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس، وأجلها وأعظمها «الجامع الصحيح».

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/٧ ـ ٤٨٧)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/٢٥) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووي (١/١٤)، «ارشاد الساري» للقسطلاني (١/٣٦).

ثالثاً: الإمام البخاري و«صحيحه» يخضع لهما العلماء(١)

١ ـ **بوب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب العلم ـ فقال: (باب من رفع صوته بالعلم)**. نقل الحافظ ابن حجر عن ابن رشيد قوله: (في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنَّه يريد أنْ يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه، **وكذلك فعل** رَحِمَهُ اللَّهُ).

٢ ـ قال محمد بن سلام ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كلما دخل علي هذا الصبي ـ يعني الإمام البخاري ـ تحيَّرت وألبس علي أمر الحديث وغيره، **ولا أزال خائفاً ما لم يخرج**).

٣ ـ قال فتح بن نوح النّيسابوري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (أتيت عليّ بن المديني فرأيت محمّد ابن إسماعيل جالسا عن يمينه، وكان إذا حدث التفت إليه **كأنه يهابه**).

٤ ـ قال الإمام الذهبي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في حديث «من عادى لي ولياً» وهو من أحاديث «الصحيح» وذلك في ترجمة خالد بن مخلد القطواني ـ وهذا الراوي صدوق لديه مناكير ـ: (لولا **هيبة الجامع الصحيح** لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد).

٥ ـ قال ابن حجر بعد ذكر قصة اختبار أهل بغداد للإمام للبخاري: (**هنا يخضع للبخاري** فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة).

٦ ـ قال أبو عمرو الخفاف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لو دخل محمد بن إسماعيل البخاري من هذا الباب **لملئت منه رعباً** ـ يعني: إنّي لا أقدر أن أحدث بين يديه ـ).

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (٤٨٦)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/٢٦٠)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/١٨ ـ ٢٧)، «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/٦٤١).

المبحث الأول
عبقرية الإمام البخاري
وأثرها في الرد على الشبهات حول (صحيحه)

- الشبهة الأولى إنكار وجود نسخة أصلية بخط الإمام البخاري.
- الشبهة الثانية دعوى وجود انتقاد للعلماء المتقدمين على أحاديث الإمام البخاري.
- الشبهة الثالثة دعوى أنَّ هناك بعض المرويات في «الصحيح» مخالفة للقرآن أو للعقل أو للواقع أو للتجربة العلمية.
- الشبهة الرابعة دعوى انتقاد بعض رجال الصحيح بحجة أنَّه قد تُكلِّم فيهم.

قاعدة أساسية: أكثر الطعون المثارة حول صحيح الإمام البخاري وحول «صحيحه»، سببها يعود إلى أمرين: (سوء المقصد أو قلة العلم)

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (من المعلوم: أنَّ المؤثر لرضا الله متصدٍّ لمعاداة الخلق وأذاهم، وسعيُهم في إتلافه ولا بد، هذه سنة الله في خلقه؛ وإلا فما ذنب الأنبياء والرسل، والذين يأمرون بالقسط من الناس، والقائمين بدين الله، الذابّين عن كتابه وسنة رسوله عندهم؟ فمن آثر رضا الله فلا بد أنْ يعاديه رذالة العالم وسقطهم، وغرثهم وجهالهم، وأهل البدع والفجور منهم، وأهل الرياسات الباطلة، وكل من يخالف هديه هديه)(١).

وقال الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ: (واليوم يكثرون الكلام مع نقص العلم، وسوء القصد، ثم إنَّ الله يفضحهم، ويلوح جهلهم وهواهم واضطرابهم فيما علموه، فنسأل الله التوفيق والإخلاص)(٢).

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (٢/٢٨٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/٤٦٥).

(ثمرة الهجمة الموجهة إلى الإمام البخاري وإلى «صحيحه»)

كثرة الدراسات والبحوث والمحاضرات والندوات والمؤتمرات المنعقدة في جميع البلدان الإسلامية لنصرة هذا الدين بنصرة الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ، فالناظر لهذه الهجمات يجد أنَّها مجرَّد هجمات فرديه ممَّن لم يشم أنفه رائحة العلم، بل ممن سقطت كلمته عند عامة الأمة بعد أن تبنّى هذا المنهج النقدي الباطل.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (ومن سنَّة الله أنَّه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه فيحقّ الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق)[١].

وقد ذكر الدكتور محمد عصام عرار الحسيني أنه جمع ما يقارب من (٣٧٥) مؤلفاً في كتابه «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري».

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٧/٥٨).

الشبهة الأولى: إنكار وجود نسخة بخط الإمام البخاري ـ ﵀ ـ:

زعموا: «عدم وجود نسخة بخط الإمام البخاري على «صحيحه»».

وزعموا: (أنّ البخاري مات قبل أن يبيِّض كتابه).

مستند أصحاب هذه الشبهة ما نقله ابن حجر في «الفتح» عن المستملي والباجي: (قال المستملي: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيَّضَة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشمهينى ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد)[١].

۞ **أولاً: الكلام المنقول عن المستملي ليس له علاقة بالنسخة:** إنما هو في بيان سبب وجود قول البخاري أحياناً «بابٌ» ولا يذكر تحتها ترجمة، ولذلك قال ابن حجر بعد ذكر كلام المستملي والباجي: (وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جداً)[٢].

۞ **ثانياً: رد العلامة المعلمي ـ ﵀ ـ على هذه:** (وهذا باطل هنا، فإنَّ البخاري حدث بتلك النسخة، وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها)[٣].

---

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٨).
(٢) المصدر السابق.
(٣) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (صفحة: ٢٥٧).

۞ ثالثاً: أثر عبقرية التأليف عند الإمام البخاري في الرَّد على هذه الشبهة[١]:

١ ـ عرض البخاري صحيحه على كبار شيوخه عند الانتهاء منه منهم (أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم، فاستحسنوه إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: (والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة).

(كتب البخاري تراجم صحيحه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين).

٢ ـ قال البخاري ـ رحمه الله ـ: (أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث).

٣ ـ وقال: (صنفت الصحيح في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى).

٤ ـ وقال: (ما كتبت في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين... وقال: لم أخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر).

٥ ـ قال علي بن الحسين بن عاصم البيكندي ـ رحمه الله ـ: (قدم علينا

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ١٤٤) ـ «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤١٦/١٢).

محمد بن إسماعيل، قال: فاجتمعنا عنده. فقال بعضنا: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي. فقال محمد بن إسماعيل: أو تعجب من هذا؟! لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف حديث من كتابه. وإنما عنى به نفسه).

فثبت من هذه الأقوال عدة أمور تدل على عبقرية التأليف:

١ ـ قوة حافظة الإمام البخاري رحمه الله.

٢ ـ عبقرية التأليف والإتقان والاحتياط والمنهجية التي اتبعها الإمام البخاري في الكتاب.

٣ ـ إثبات المدة الزمنية التي ألف فيها الصحيح حيث قيده بقوله (١٦) سنة.

٤ ـ ثبت في هذه الأقوال لفظ «الكتاب»: وهذا فيه إشارة إلى أنه قد انتهى منه.

٥ ـ في النقطة الخامسة مما سبق جاء لفظ الإمام البخاري (ينظر إلى مئتي **ألف حديث من كتابه**) فكأنّه ينظر إلى مواضعها التي وضعها فيه من الكتاب الذي تم الانتهاء من ترتيبه.

رابعاً: عناية الإمام البخاري بتلميذه الفربري وأثرها في الرد على هذه الشبهة:

أ ـ رواة صحيح البخاري كثيرون، أشهر هؤلاء الرواة: محمد ابن يوسف الفربري - رحمه الله - (ت ٣٢٠هـ).

ب ـ اشتهرت رواية الفربري: لطول عمره، وإتقان نسخته.

ج ـ سماع الفربري «صحيح البخاري» مرتين: قال ابن هبيرة - رحمه الله -: (وسماع الفربري لهذا الكتاب من البخاري مرتين: مرة بفربر في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخاري في سنة اثنتين وخمسين ومائتين)(١).

د ـ الفربري - رحمه الله - آخر من سمع «الصحيح» من الإمام البخاري: فسمعه بفربر مرة أخرى ثلاث مرات: (٢٥٣ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ هـ)(٢).

ز ـ روى عن الفربري مجموعة من الرواة الثقات منهم:

المستملي ـ الحموي ـ الكشميهني ـ أبو زيد المروزي ـ أبو أحمد الجرجاني ـ أبو السكن البزاز. **ولكل واحد من هؤلاء نسخته التي قابلها بنسخة الفربري.**

---

(١) «الإفصاح عن معاني الصحاح» لابن هبيرة (٤٤/١).
(٢) انظر: «المختصر النصيح» للمهلب (٣٣/١).

ز ـ إجماع العلماء على صحة رواية الفربري ـ رحمه الله ـ:

روى المستملي عن محمد بن يوسف الفربري أنَّه كان يقول: (سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، **فما بقي أحد يرويه غيري)**[(١)].

قال ابن رشيد ـ رحمه الله ـ: (ثم تواتر الكتاب من الفربري، فطوَّق به المسلمون، **وانعقد الإجماع عليه)**[(٢)].

وقال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: (فقد وصل إلينا من رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري وأكثر الروايات من طريقه ومن رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري)[(٣)].

قال الفربري عن شيخه الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ:

أملى يومًا عليَّ حديثًا كثيرًا، فخاف مَلالي، فقال: (طِب نفسًا، فإنَّ أهل الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعات في صناعاتهم، والتجار في تجارتهم، وأنت مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه)[(٤)].

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٦٩/١٢).
(٢) «إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح» (صفحة ١٩).
(٣) «مشارق الأنوار» القاضي عياض (٩/١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٣٩/١٢).

الشبهة الثانية: دعوى وجود انتقاد للعلماء المتقدمين على أحاديث الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ:

يعتمد أصحاب هذه الشبهة على أمرين:

❁ **الأول:** قالوا: أنّه قد تتبَّع الإمام البخاري وانتقد بعض أحاديث صحيحه بعض العلماء، مثال ذلك: كتاب «التتبع» للدارقطني، هذا أكثر ما يعتمدون عليه، وأنَّ الدارقطني قد تتبَّع واستدرك على البخاري عدة أحاديث.

فقالوا: إذا كان العلماء انتقدوا «الصحيح» فهذا دليل على وجود أحاديث غير صحيحه فيه، وفيه دليل على أنه يجوز انتقاد هذه الأحاديث أو غيرها.

❁ **الثاني:** ادعاء التمكن العلمي وهو ما يسميه العلماء «التعالم»: واحتجَّ هذا الصنف بأنَّ العلماء ما زال يستدرك بعضهم على بعض.

الرد على الشبهة الثانية:

❁ الأمر الأول: **لم يجرأ على نقد الصحيح إلا من تأهل من علماء السنة وأُطلِق عليه لفظ «الحافظ»**: فلم يجرؤ على اقتحام الصحيحين من علماء الإسلام إلا ثلاثة: الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجياني.

❁ الأمر الثاني: **المتقدمون من العلماء النقاد عندما تكلموا في بعض أحاديث «الصحيحين»** مما انتقد عليهما إنما تكلموا بعلم وبما تأهلوا به لذلك، مع إخلاص النية والنصح لدين الله احتياطاً وحفظاً للسنة، وليس مقصودهم الطعن في ذات الصحيح أو في البخاري لإسقاطهما كما هو حال الطاعنين اليوم.

❁ الأمر الثالث: **أنَّ الدارقطني ـ ومن معه من الحفَّاظ ـ أهل لهذا التتبع؛ فله باعٌ في علل الحديث**، ولو نظرنا إلى انتقاداته العلمية لوجدناها يسيرة ولا تطعن في عدالة وضبط البخاري ولا تطعن في صحة كتابه «الصحيح».

قال الشيخ عبد الله الجديع ـ حفظه الله ـ: (وأما النقد لـ«الصحيحين» بتعليل بعض أئمة الحديث لبعض الروايات بالعلل الخفية، كما صنع الدارقطني في كتاب «التتبع»، فأكثره على قلته يعود إلى معنى الصناعة الحديثية، لا إلى رد الحديث، على أن مذهب

الشيخين فيه أقوى وأرجح)[١].

۞ **الأمر الرابع: أنَّ الحافظ الدارقطني ـ رحمه الله ـ عندما استدرك هذه الأحاديث لم يسقط البخاري** ولم يسقط صحيحه ولم يكن هذا مقصوده كما يفعل المشككون اليوم؛ وإنّما كان تتبُّعه لهذه الأحاديث من جهة الصنعة الحديثية، بل كثيراً ما يعتمد الدارقطني على الإمام البخاري في الأحكام الحديثية في كتبه، وهذا ظاهر مشاهد لمن استقرأ أحكام الدارقطني على الرجال والأحاديث.

من ذلك قول الحاكم ـ رحمه الله ـ: (قلتُ للدَّارَقُطْنِيِّ: فعبد الله ابن عمر النميري؟ قال: ثقة، **محتج به في «كتاب البخاري»**)[٢].

۞ **الأمر الخامس: عبقرية الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ وأثرها في الرَّد على الشبهة الثانية:**

المتطلع على الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني على الإمام البخاري: يجد أنَّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قد أورد هذه الأحاديث في مقدمة «الفتح» المسماة: «هدي الساري»، وعددها (١١٠) أحاديث.

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه **حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني** وغيره من النقاد،

---

(١) «تحرير علوم الحديث» للدكتور عبد الله الجديع (٢/٨٤٠).

(٢) «سؤالات الحاكم» للدارقطني (رقم ٣٧١).

وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك)[١].

في قول الحافظ ابن حجر في كلامه السابق: **(حافظ عصره)**: إشارة منه إلى التمكن والتخصص العلمي الذي يؤهل مثل الدارقطني إلى أنْ يتكلم في هذا الفن وهذه الصنعة، لا كما يفعله الطاعنون في السنة النبوية والمتعالمين من جهال عصرنا.

وبعد أن انتهى الحافظ ابن حجر من سرد الأحاديث والرَّد على الانتقادات حولها قال: (فإذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، **وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية**)[٢].

فانظر إلى دقة عبارة الحافظ ابن حجر في التفريق بين من يكون دافع الاستدراك عنده العصبية والهوى وبين من يستدرك على القواعد والضوابط الحديثية، فماذا كان سيقول ابن حجر لو رأى شبهات المعاصرين لأجل هدم الإسلام وأصوله؟!

(١) «هدي الساري» (صفحة: ٣٤٦).
(٢) المصدر السابق (صفحة: ٣٨٣).

ومع هذا فقد ردَّ الحافظ ابن حجر على استدراكات الدارقطني واحداً واحداً، وبيَّن فيها عبقرية الإمام البخاري في تخريجها وأثر هذه العبقرية في الرد على هذه الانتقادات، وستأتي أمثلة هذه العبقرية في المبحث الثاني من هذا الكتاب وصنيع الإمام البخاري في درء العلل عن أحاديث «صحيحه» مما يدل على حفظه وعلمه.

فصدق فيه قول الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: **(دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله)**[١].

۞ الأمر السادس: (من تكلم في غير فنِّه أتى بهذه العجائب)[٢]

هذه الكلمة قالها الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ متعقباً على الكرماني في انتقاده لحديث في صحيح البخاري، ونقل عنه ابن حجر كثيراً من أقواله في «فتح الباري»، وتعقبه أيضاً في كثير من المواضع، ومنها هذا الموضع، حيث قال هذه المقولة المشهورة.

فإذا كان الكرماني وهو من جلّة العلماء الشارحين لـ«صحيح البخاري» يتعقب عليه فيما إذا تكلم في غير ما برع فيه، فإنَّ هذا القول أحق أنْ يقال فيمن هو دونه ممن لم يختص بعلم الحديث ولم يبرع في عِلله.

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٤٨٨).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٣/٥٨٤).

❁ **الأمر السابع**: **أنَّ علماء السنة وضعوا شروطاً للنقد وللناقد ليقبل منه الكلام في هذا الفن الدقيق**[1]، **منها**:

❁ **أولاً**: أهلية الناقد وكفاءته العلمية للنقد.

❁ **ثانياً**: سلامة المقصد عند الناقد.

❁ **ثالثاً**: صحة المنهج الاعتقادي والمذهبي عند الناقد.

❁ **رابعاً**: الأمانة العلمية والإنصاف عند الناقد.

❁ **خامساً**: التزام أدب النقد العلمي.

❁ **سادساً**: الموضوعية في النقد وعدم التعصب.

---

(١) وانظر بحثي «الضوابط المنهجية لتقييم الكتابات النقدية المعاصرة ـ صحيح البخاري أنموذجا».

الشبهة الثالثة: دعوى أنَّ هناك بعض مرويات «الصحيح»: **مخالفة للقرآن، أو مخالفة للعقل، أو مخالفة للواقع، أو مخالفة للتجربة العلمية.**

من ذلك قول أحدهم: (نأخذ من السنة النبوية الحكمة والموعظة التي يمكن أنْ يتقبلها كل إنسان على أرض المعمورة، أما الأحاديث التي تعارض العلم والمنطق والذوق السليم فنتركها بدون حرج)[١].

قواعد أساسية في الرَّد على هذه الشبهة:

١ ـ لا يمكن أنْ يكون الحديث **صحيحاً** ويكون **ظاهره**[٢] مخالفاً للقرآن، أو الواقع الصحيح، أو العقل السليم.

٢ ـ قول المعلمي ـ رحمه الله ـ: (أنَّ الاستشكال لا يستلزم البطلان. بدليل استشكال كثير من الناس كثيراً من آيات القرآن، وذكرت قبل «١٧٢» أنَّ الخلل في ظن البطلان أكثر جداً من الخلل في الأحاديث التي يصححها الأئمة المتثبتون)[٣].

فإذا وقع إشكال في فهم أو قبول حديث صحيح متفق على صحته من قبل عقل الإنسان القاصر عن الإدراك والفهم، فليوجه التهمة إلى عقله وفهمه، لا للنقل الصحيح من الكتاب والسنة، ولذلك ألف ابن تيمية كتابه «درء تعارض العقل والنقل».

٣ ـ لا يمكن ولا يصح استخدام التجربة العلمية في نقد الأحاديث

---

(١) وهو المدعو زكريا أوزون صاحب كتاب «جناية البخاري» (صفحة ٢٥).
(٢) نقول هنا: (ظاهره يخالف القرآن)، ولا نقول: (يخالف القرآن) لأن الحديث إذا كان صحيحاً لا يمكن أن يكون مخالف للقرآن أو العقل السليم.
(٣) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص٢٩٣).

الصحيحة، بل تردُّ التجربة لو خالفت الصحيح، لأنَّ التجارب العلمية أقوال بشرية محتملة للصحة والخطأ، وما كان في الماضي صحيح من بعض التجارب العلمية أثبت العلم خطأه اليوم، وما كان اليوم يعد بالتجارب صحيح، فقد يأتي زمان يتبين خطؤه، وما كان محتمل الخطأ والصواب فلا يعتمد عليه وليس هو أصل من أصول النقد الصحيح.

مثال على عبقرية الإمام البخاري في الرد على هذه الشبهة:

في «صحيح الإمام البخاري» ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «من بدَّل دينه فاقتلوه».

هذا الحديث ظاهره يخالف آية في كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويخالف قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ [الكهف: ٢٩].

١ ـ أنّ الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ - أخرج هذا الحديث في «صحيحه» ـ كتاب المرتدين ـ باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم.

٢ ـ أنَّ الإمام البخاري ذكر هذا الحديث ضمن قصة تدلُّ على أنَّ الحكم خاص بالمرتدين، وأنّه يجب استتابتهم قبل القتل.

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل حدثنا حماد ابن زيد عن أيوب عن عكرمة قال: أتِي علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله». ولقتلتهم، لقول رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

٣ ـ أنَّ البخاري ذكر في ترجمه الباب الآيات التالية الدالة على أنه في حكم المرتدين:

١ ـ قال الله تعالى ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾

[آل عمران: ٨٦ ـ ٩٠].

٢ ـ وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ ـ وقال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾ [النساء: ١٣٧].

٣ ـ وقال: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

٤ ـ ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ ـ يقول حقا ـ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

[النحل: ١٠٦ ـ ١١٠].

٥ ـ ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]

الشبهة الرابعة: دعوى انتقاد بعض رجال «الصحيح» بحجة أنّه قد تكلم فيه:

قاعدة أساسية: كل من أخرج له الإمام البخاري والإمام مسلم في الأصول: فإنّه قد جاز القنطرة في الحديث الذي أخرجه عنه على الكيفية والصورة التي رواها عنه.

قال الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ -: (فما في «الكتابين» بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة. ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. **فكل من خرج له في «الصحيحين»، فقد قفز القنطرة**. فلا معدل عنه، إلا ببرهان بين)[١].

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - في الرد على هذه الشبهة: (الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا وتمييز من إخراج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه).

ثم قال: (وقبل الخوض فيه ينبغي لكلِّ منصف أنْ يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات)[٢].

(١) «الموقظة» للذهبي (ص ٨٠)
(٢) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٣٨٤).

عبقرية الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في الرد على هذه الشبهة:

تظهر هذه العبقرية في معرفة منهج الانتقاء عند الإمام البخاري عن هؤلاء الرواة، وكيفية تخريجه لمروياتهم في «صحيحه»، وتتبيَّن هذه المنهجية العبقرية من خلال النقاط التالية:

❁ **الأول**: أن يكون الراوي قد تكلّم فيه، والصواب في هذا الراوي هو التوثيق، فيكون قول البخاري حاكماً على قول غيره في تضعيفه.

❁ **الثاني**: أنْ يكون التكلُّم في الراوي إنَّما وقع فيما تفرَّد فيه عن شيوخه أو خالف الثقات فيه، والبخاري لا يروي إلا ما وافق فيه الثقات.

❁ **الثالث**: أن يكون قد تكلِّم في روايته عن شيخ معين، والبخاري يروي له عن غير هذا الشيخ.

❁ **الرابع**: أنَّ الراوي ضُعّف للاختلاط، والبخاري يروي من رواية من أخذ عنه قبل الاختلاط.

❁ **الخامس**: أن يكون الراوي ضعيف ضعفاً يسيراً، والبخاري لا يروي عنه في الأصول، إنَّما في المتابعات والمعلقات.

❁ **السادس**: أنْ يكون قد خرَّج حديث هذا الراوي المتكلم فيه في الرقاق وفضائل الأعمال والمغازي.

وسيأتي في المبحث التالي أمثلة من عبقرية الإمام البخاري في درء العلل عن رجال ومتون أحاديث «صحيحه».

المبحث الثاني

«عبقرية الإمام البخاري في درء العلل عن أحاديث «صحيحه»

- **أولاً** عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالتصريح المباشر.
- **ثانياً** عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالانتقاء.
- **ثالثاً** عبقرية الإمام البخاري في درء علل الانقطاع.
- **رابعاً** عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالاختصار.
- **خامساً** عبقرية الإمام البخاري في ذكر الاختلاف في الأسانيد والمتون.
- **سادساً** عبقرية الإمام البخاري في درء عدة علل في الحديث الواحد.

أولاً: عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالتصريح المباشر:

قال الإمام البخاري ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن حميد عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النبي ـ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ كان في غزاة، فقال: «إنَّ أقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً إلا وهم معنا فيه، حبسهم العذر»، «وقال موسى: حدثنا حماد، عن حميد، عن موسى بن أنس، عن أبيه، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(١)] ثمَّ قال البخاري: **الأول أصح**).

الإسناد الثاني يوحي بالانقطاع بين حميد الطويل وأنس بن مالك في الإسناد الأول؛ لوجود الواسطة، وذلك لأنَّ هناك من العلماء من زعم أنَّ حميداً لم يسمع من أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد أثبت له البخاري في «التاريخ الكبير» صحة السماع، وروى عنه بالعنعنة كثيراً في «صحيحه».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجهاد ـ باب من حبسه العذر عن الغزو ـ (ح٢٦٨٤).

ثانياً: عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالانتقاء:

منهج الانتقاء من أقوى أساليب درء العلَّة عند الإمام البخاري، فالبخاري لا يروي من رواية من تكلم فيه إلا ما ثبت عنده صحته، بأنْ يكون الراوي قد تكلِّم فيه في بعض شيوخه ثمَّ لا يروي عنه البخاري فيما تكلموا فيه، إنما فيما صحَّ عنه عن شيوخه الآخرين، أو ما وافق في روايته الثقات عن ذلك الشيخ المتكلم في روايته عنه.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمة محمد بن يوسف الفريابي بعد أنْ ذكر من تكلم فيه بسبب أنَّهُ أخطأ في بعض مروياته: (من كبار شيوخ البخاري.. اعتمده البخاري؛ لأنّه انتقى أحاديثه وميزها)[(١)].

وقال أيضاً في ترجمة سعيد بن أبي عروبة: (وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي؛ **فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه كما سنبينه في مواضعه)**[(٢)].

---

(١) «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٤٢).

(٢) المصدر السابق (١/٤٠٦).

ثالثاً: عبقرية الإمام البخاري في درء علل الانقطاع:

القاعدة الأساسية في الرواة المدلسين أو رواية المراسيل في «الصحيح»:

قال الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وأمّا دعوى الانقطاع فمدفوعة عمَّن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه، ومع ذلك فحُكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أنْ تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة فإنْ وُجِد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض)[١].

١ ـ أن ينتقي الإمام البخاري طريقاً ثبت فيه التصريح بالسماع، ثمَّ يقدمه على ما روي بالعنعنة لنفي علّة التدليس عنه:

قال الإمام البخاري ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حسين بن محمد أبو أحمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس بن مالك أن أم الربيع بنت البراء وهي أم حارثة بن سراقة أتت النبي ـ ﷺ ـ فقالت: يا نبي الله ألا تحدثني عن حارثة وكان قتل يوم بدر...»[٢].

قال الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (إنما اختار البخاري رواية شيبان على رواية سعيد، لتصريح شيبان في روايته بتحديث أنس لقتادة، وللبخاري حرص على مثل ذلك إذا وقعت الرواية عن مدلس أو معاصر)[٣].

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٣٨٥).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجهاد ـ باب من أتاه سهم غرب فقتله ـ (ح٢٦٥٤).
(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٢٧).

٢ ـ أن يورد الإمام البخاري للحديث من المتابعة مما لم يكن على شرطه ما يبيِّن فيه موضع السماع:

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بنى بزينب بنت جحش فأشبع الناس خبزا ولحما... قال البخاري: وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثني حميد سمع أنسا عن النبي صلى الله عليه وسلم»)[١].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (قوله: «وقال ابن أبي مريم: أنبأنا يحيى حدثني حميد سمعت أنسا»: مراده بذلك أنَّ عنعنة حميد في هذا الحديث غير مؤثِّرة؛ لأنَّه ورد عنه التصريح بالسماع لهذا الحديث)[٢].

٣ ـ أن يورد الإمام البخاري طريقاً آخر معلقاً ممّا ليس على شرطه ليدفع علة الانقطاع:

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (حدثنا أصبغ بن الفرج المصري، عن ابن وهب قال: حدثني عمرو، حدثني أبو النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمر، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه مسح على الخفين، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك، فقال: نعم، إذا حدثك شيئا سعد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا تسأل عنه غيره. وقال موسى بن عقبة: أخبرني أبو النضر، أن أبا سلمة أخبره، أن سعدا، فقال عمر لعبد الله نحوه)[٣].

قال ابن الملقن ـ رحمه الله ـ: (ذكره البخاري لفائدة تصريح إخبار أبي سلمة لأبي النضر)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ سورة الأحزاب ـ (ح٤٥١٦).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٣١/٨).
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الوضوء ـ باب المسح على الخفين ـ (ح٢٠٢).
(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٣٥٣/٤).

رابعاً: عبقرية الإمام البخاري في درء العلل بالاختصار:

مثاله: قال الدارقطني ـ رحمه الله ـ: (وأخرج البخاري حديث ابن عيينة عن الزهري عن سهل بن سعد: «وفرّق بين المتلاعنين» وهذا ممّا وهِم فيه ابن عيينة، لأنَّ أصحاب الزهري قالوا: «فطلَّقها قبل أنْ يأمره النبي ﷺ وكان فراقه إياها سنة»، لم يقل أحد منهم إنَّ النبي ﷺ فرق بينهما)[١].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (لم أره عند البخاري بتمامه، وإنَّما ذكر بهذا الإسناد طرفاً منه، وكأنَّه اختصره لهذه العلَّة فبطل الاعتراض عليه)[٢].

مثال آخر: قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: في حديث أورده البخاري مختصراً وحذف من متنه مالم يكن على شرطه: (فعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث، والسبب في حذفه أنَّ الزائد ليس على شرطه)[٣].

مثال آخر: قال الحافظ ابن حجر في حديث: (وكأنَّ هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ **سودة** من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعلمه بالوهم فيه)[٤].

---

(١) «الإلزامات والتتبع» للدارقطني (ص ٢٠٠).
(٢) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٣٨١).
(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٤/٧).
(٤) المصدر السابق (٣/٢٨٨).

خامساً: عبقرية الإمام البخاري في ذكر الاختلاف في الأسانيد والمتون:

أ ـ مثال عبقرية الإمام البخاري في ذكر اختلاف الأسانيد:

ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أحد الأحاديث التي استدركها الحافظ الدارقطني ـ رحمه الله ـ على الإمام البخاري، ثم قال ابن حجر: (جواب مثل هذا التعليل تقدم في الحديث الثاني وقد أشار البخاري إلى الاختلاف فيه على عبيد الله وعلى سعيد فلا استدراك عليه)(١).

مثال آخر: مما ذكره ابن حجر في الرد على استدراك الدارقطني على البخاري: (قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه)(٢).

ب ـ مثال عبقرية الإمام البخاري في ذكر اختلاف المتون:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أنْ يذكر الاختلاف في ذلك؛ لئلا يغتر بذكره له بأنَّه إنَّما ذكره مقروناً بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري ممّا صحَّحه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه)(٣).

---

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٣٨٠)
(٢) المصدر السابق.
(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٥٦/١)

سادساً: عبقرية الإمام البخاري في درء علل الحديث الواحد:

مثاله: حديث «السعاية».

قال الإمام البخاري: «حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال: حدثني النضر بن أنس ابن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ «من أعتق شقيصا من عبد».

ثم قال البخاري: حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ أن النبي ﷺ قال: «من أعتق نصيبا أو شقيصا في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال وإلا قوم عليه فاستسعي به غير مشقوق عليه»[١].

ثم قال البخاري: تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة، **اختصره شعبة**».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب العتق ـ باب إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال (ح٢٣٩٠).

توضيح عبقرية الإمام البخاري في الرد على من طعن على حديث «السعاية»(١):

قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: (وكأنَّ البخاري خشي من الطعن في رواية **سعيد بن أبي عروبة** ـ لأنه مختلط ـ فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته:

١ ـ فإنَّه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه: وهو من أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة.

٢ ـ وسمع منه قبل الاختلاط.

٣ ـ ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرُّد.

٤ ـ ثم أشار إلى أنَّ غيرهما تابعهما.

٥ ـ ثم قال ـ يعني البخاري ـ: «اختصره شعبة»: وكأنَّه جواب عن سؤال مقدر، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأنَّ هذا لا يؤثر فيه ضعفاً، لأنَّه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم)(٢).

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥/١٥٨).

المبحث الثالث
عبقرية الإمام البخاري في الحث على الاقتداء بالسنة

- **المطلب الأول:** عبقرية الإمام البخاري في بيان أهمية الاقتداء بالسنة من خلال تبويبات كتاب العلم من «صحيحه».
- **المطلب الثاني:** عبقرية الإمام البخاري في بيان أهمية الاقتداء بالسنة من خلال تبويبات «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» من «صحيحه».
- **المطلب الثالث:** عبقرية الابتداء عند الإمام البخاري وأثرها في الحثِّ على الاقتداء بالسنة.
- **المطلب الرابع:** عبقرية الختم عند الإمام البخاري وأثرها في الحثِّ على الاقتداء بالسنة.

المطلب الأول: عبقرية الإمام البخاري في بيان أهمية السنة من خلال تبويبات ـ كتاب العلم ـ:

ابتدأ الإمام البخاري كتاب العلم بـ«باب فضل العلم» وذكر هذا التبويب في موضعين، الأول برقم (١) والثاني برقم (٢٢) من كتاب العلم.

قال العيني ـ رحمه الله ـ: (هذا باب في بيان فضل العلم، وجه المناسبة بين البابين ظاهر، لأن المذكور في كل منهما العلم، ولكن في كل واحد بصفة من الصفات، ففي الأول: بيان رفعه، وفي هذا بيان فضله)(١).

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه، والفضل الذي تقدم في أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة، فلا يُظَنَّ أنَّه كرَّره)(٢).

۞ **في الموضع الأول:** بوب بباب فقال: (باب فضل العلم): لم يخرِّج البخاري في هذا الباب حديثاً، وإنما اكتفى في الترجمة بذكر آيتين هما قوله: (وقول الله تعالى ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة ١١]. وقوله ﷻ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه ١١٤].

أورد بعد هذا الباب عشرين باباً كلّها فيها دلالة على الفهم والفقه في العلم.

ختم الإمام البخاري هذه الأبواب **بباب (رقم ٢١)** فقال: (باب رفع العلم وظهور الجهل)، وأخرج فيه قول رسول الله ﷺ: (إنَّ من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل..)(٣).

(١) «عمدة القاري» للعيني (٢/٨٥).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/١٨٠).
(٣) «صحيح» البخاري ـ كتاب العلم ـ باب رفع العلم وظهور الجهل ـ (ح ١٨٠).

❁ **في الموضع الثاني: وهو باب (رقم: ٢٢) قال أيضاً: (باب فضل العلم).**

هذا الموضع ذكره بعد الموضع الأول بواحد وعشرين باباً.

ذكر فيه حديث رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى الرَّيَّ يخرج في أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب. قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: «العلم» الحديث[١].

ثم أورد عشرة أبواب **(رقم: ٢٣)** إلى **(رقم: ٣٣)**: كلها تشير إلى أهمية طلب العلم وفضيلة العلماء.

ختمها أولاً بباب **(رقم ٣٣)** فقال: (باب الحرص على الحديث).

ثم ذكر بعده في الباب: **(رقم: ٣٤)**: فقال: (باب كيف يقبض العلم).

أورد فيه حديث: رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»[٢].

---

(١) «صحيح البخاري» ـ كتاب العلم ـ باب فضل العلم ـ (ح ٨٢).
(٢) «صحيح البخاري» ـ كتاب العلم ـ باب كيف يقبض العلم ـ (ح ١٠٠).

في الباب (رقم ٣٨) من ـ كتاب العلم ـ:

قال الإمام البخاري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (باب إثم من كذب على النبي ﷺ): فتبيَّن أنَّ المقصود من وضع «كتاب العلم» بيان وجوب الحفاظ على السنة والعناية بها قولاً وعملاً وتعلماً وتعليماً.

من الباب (٣٩) إلى الباب (٥٣) من ـ كتاب العلم ـ:

أخذ الإمام البخاري يبوِّب الأبواب عديدة لبيان أداب المتعلم وبعض آداب التعليم.

من عجيب عبقرية الإمام البخاري في ختم ـ كتاب العلم ـ من «صحيحه».

ختم الإمام البخاري كتاب العلم ـ في الباب (٥٣) فقال: (باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله).

قال ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (قال ابن رشيد: ختم البخاري كتاب العلم بباب «من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه»: إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملا بالنصيحة، واعتمادا على النية الصحيحة. وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك، فأتبع الطيب بالطيب بأبرع سياق وأبدع اتساق)[١].

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢٣١/١).

۞ من عجيب عبقرية الإمام البخاري في «صحيحه» ـ في ـ كتاب العلم:

أنه بوب باباً (رقم: ٤٣)، فقال: (باب حفظ العلم):

وأخرج فيه فقط ثلاثة أحاديث من حديث أحفظ الصحابة على الإطلاق وهو أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ دلالة على معنى الحفظ الذي بوب عليه.

وهذه الأحاديث الثلاثة، هي:

١ ـ (إنَّ الناس يقولون أكثر أبو هريرة... وإنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون».

٢ ـ جاء فيه: قال النبي ـ ﷺ ـ: «أبسط رداءك»، فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: «ضُمَّه»، فضممْتُه فما نسيت شيئاً بعده).

٣ ـ «حفظت من رسول الله ـ ﷺ ـ وعاءين».

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (قوله: «باب حفظ العلم» لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة، وذلك لأنَّه كان أحفظ الصحابة للحديث)(١).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢١٤/١).

۞ نتيجة هذه العبقرية في ـ كتاب العلم ـ من «صحيح البخاري»:

جمع الإمام البخاري - ﷺ - في كتاب العلم من «صحيحه» منهجاً متكاملاً في بيان العناية بالسنة النبوية من وجوب الحفظ والتعلم والتعليم وتوقير العلماء وما يجب لهم وما يجب عليهم من التبليغ، مع بيان نتيجة التفريط في العناية بها، وكيفية قبض العلم، وحرمة الكذب على النبي ﷺ ـ.

فكأنَّ «كتاب العلم» ـ من «صحيح البخاري» فيه بيان مقصود المؤلف الأسمى من تأليفه لـ«الصحيح» والذي دلَّ عليه مسمّاه:

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

المطلب الثاني: عبقرية الإمام البخاري في حفظ السنة من خلال تبويبات ــ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ــ من «صحيحه»:

ذكر الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ عدة أبواب تحت هذا الكتاب فيها بيان أهمية الاعتصام بالسنة النبوية وذم الافتراق والاختلاف، منها:

باب (رقم: ٢): فقال: (باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ).

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (أي قبولها والعمل بما دلَّت عليه)[(١)].

باب (رقم: ٤): فقال: (باب: الاقتداء بأفعال النبي ﷺ).

قال العيني ـ رحمه الله ـ: (أي هذا باب في بيان الاقتداء بأفعال النبي)[(٢)].

باب (رقم: ١٤): فقال: (باب: قول النبي ـ ﷺ ـ «لتتبعن سنن من كان قبلكم».

باب (رقم: ١٥): فقال: (باب: إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة).

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ورد فيما ترجم به حديثان بلفظ وليسا على شرطه، واكتفى بما يؤدي معناهما وهما ما ذكرهما من الآية والحديث)[(٣)].

باب (رقم: ١٩): فقال: (باب قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣]. وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم).

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢٥١/١٣).
(٢) «عمدة القاري» للعيني (٣٧/٢٥).
(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣٠٢/١٣).

المطلب الثالث: عبقرية الابتداء عند الإمام البخاري، وأثرها في الحث على الاقتداء بالسنة:

۞ **المثال الأول:** بدأ الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ كتاب الفرائض ـ بباب، فقال: (باب تعليم الفرائض، وقال عقبة بن عامر: تعلّموا قبل الظانين). قال البخاري: (يعني: الذين يتكلمون بالظن).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وقوله: «قبل الظّانين» فيه إشعار بأنَّ أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها، وإنْ نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة، وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي. وقيل: مراده قبل اندراس العلم وحدوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم. قال ابن المنير: وإنما خص البخاري قول عقبة بالفرائض، لأنَّها أدخل فيه من غيرها، لأن الفرائض الغالب عليها التعبد وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن لا انضباط له، بخلاف غيرها من أبواب العلم فإنَّ للرأي فيها مجالاً والانضباط فيها ممكن غالباً)[١].

❊ ❊ ❊

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٢/٥).

المطلب الرابع: عبقرية الختم عند الإمام البخاري، وأثرها في الحث على الاقتداء بالسنة:

❋ **المثال الأول:** عبقرية الختم عند الإمام البخاري في كتاب الإيمان وكتاب العلم:

❋ ختم كتاب الإيمان بباب، فقال: (باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة ٩١] وأخرج فيه حديث جرير بن عبد الله قال: «قال: بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم»[(١)].

قال العيني - رحمه الله -: (إنَّ البخاري - رحمه الله - ختم كتاب الإيمان بهذا الحديث لأنَّه عظيم جليل حفيل عليه مدار الإسلام. وقيل: يمكن أنْ يستخرج منه الدليل على جميع الأحكام)[(٢)].

❋ ربط البخاري بين كتاب الإيمان بعد أنْ ختمه بحديث «الدين النصيحة» بكتاب العلم:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (ثمَّ عقَّبه بكتاب العلم لما دلَّ عليه حديث النصيحة أنَّ معظمها يقع بالتعلُّم والتَّعليم)[(٣)].

❋ ختم الإمام البخاري كتاب العلم، فقال: (باب من أجاب السائل بأكثر ممّا سأله).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (قال ابن رشيد: ختم البخاري كتاب العلم بباب «من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه» إشارة منه إلى أنَّه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة، واعتماداً على النية الصحيحة)[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، وقوله تعالى ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة ٩١] ـ (ح ٥٧).

(٢) «عمدة القاري» للعيني (١/٣٢١).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/١٤٠).

(٤) المصدر السابق (١/٢٣٢).

المثال الثاني: من عجيب عبقرية الختم عند الإمام البخاري في ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ من «صحيحه»:

ختم الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ هذا الكتاب بباب (رقم: ٢٨)، فقال: (باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى ٣٨]. ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران ١٥٩]. وأن المشاورة قبل العزم والتبين لقوله: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران ١٥٩]. فإذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في بيان فائدة هذا الباب: (ويستفاد من ذلك: أن أمره ﷺ إذا ثبت لم يكن لأحد أن يخالفه ولا يتحيل في مخالفته بل يجعله الأصل الذي يرد إليه ما خالفه لا بالعكس كما يفعل بعض المقلدين، ويغفل عن قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الآية)[(١)].

بوب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة فقال: (باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ لا تقل ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾).

وأخرج فيه ثلاثة أحاديث، ختم الباب بحديث من طريق **أبي وائل قال سهل بن حنيف يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ عليه لرددته وما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلى أمر يفظعنا إلا أسهلن بنا إلى أمر نعرفه غير هذا الأمر قال وقال أبو وائل شهدت صفين وبئست صفون)**[(٢)].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال: ما أحدث أحد في العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة فإن وافق السنة سلم وإلا فلا)[(٣)].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٣٤١).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ـ (ح٧٣٠٨).
(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٢٩٠).

المبحث الرابع
عبقرية الإمام البخاري في حفظ السنة عن الدخيل فيها

۞ **المطلب الأول:** عبقرية الإمام البخاري في الالتزام بما اشترطه في عنوان كتابه.

۞ **المطلب الثاني:** عبقرية الإمام البخاري في «التضعيف الإشاري».

۞ **المطلب الثالث:** عبقرية الإمام البخاري في الاستدراك على ما خالف السنة.

المطلب الأول: عبقرية الإمام البخاري في التزام بما اشترطه في عنوان كتابه:

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

العبقرية تكمن في أنَّ اسم الكتاب اشتمل على ستة قيود (الجامع، المسند، الصحيح، المختصر، أمور، سنن، أيام)، وقد التزم بهذه الشروط من أول الكتاب إلى آخره.

(الجامع المسند): فقد جمع كل أبواب الدين ولم يحتج في أبوابه إلا بالأحاديث المسندة، وما خرج عن هذا الأصل فإنَّه يعلِّقه.

(الصحيح المختصر): نقل الحافظ ابن حجر قول البخاري ـ رحمه الله ـ: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول)[(١)].

(أمور، سنن، أيام): فلم يترك شيء من (أحكام وسنن ومغازي وهدي) النبي ـ ﷺ ـ إلا وذكر فيه حديثاً مما كان على شرطه، فإنْ لم يكن على شرطه فإنه يبوِّب بلفظه أو يشير إليه في الترجمة وهو ما سيتبين في النقطة التالية.

---

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٧).

تابع بيان العبقرية في عنوان «الجامع الصحيح» من كلام الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه: تقرَّر أنَّه التزم فيه الصحة وأنَّه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»)[١].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في «تصنيفه» فأومأ بقوله: «فإنما يأتيكم الآن» إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها، إذ لا تزال طائفة منصورة، وهم فقهاء أصحاب الحديث. وبقوله: «استعفوا لأميركم» إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل. ثم ختم بقول «استغفر ونزل» فأشعر بختم الباب)[٢].

أمّا التزام الإمام البخاري بتخريج ما صحَّ على شرطه فقد سبق بيان شدَّة تحريه في التخريج والانتقاء ودرء العلل عن أحاديث «صحيحه» في المبحث الثاني.

وأما التزامه بتخريج كل ما يتعلق بسنن النبي ﷺ مما صح على شرطه وشدة تحرّي الإمام البخاري وحرصه لحفظ السنة من بيان خطأ بعض المرويات المخالفة لما أثبته في صحيحه» فسيأتي بيان ذلك من خلال المباحث التالية.

(١) «هدي الساري» لابن حجر (صفحة: ٨).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/١٤٠).

المطلب الثاني: عبقرية الإمام البخاري في «النقد الإشاري»:

وهذا النقد يكون بالتبويب والترجمة بما يخالف حكم الحديث المنقود أو بتخريج ما يناقضه:

مثاله: قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ عند نقده لحديث: (روي أنَّ رجلا غلَّ في الغنيمة فأحرق النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رحله: (وقد أشار البخاري في «الصحيح» إلى أنَّه ليس بصحيح، وأورد ما يخالفه)[1].

مثال آخر: بَوَّبَ الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاستقراء وأداء الديون: «باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه، أو ليس بحضرته».

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في شرحه لهذا الباب: (أي: فهو جائز. وكأنَّه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً: «لا أشتري ما ليس عندي ثمنه». تفرَّد به شريك عن سماك، واختلف في وصله وإرساله)[2].

مثال ثالث: بوب الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في «صحيحه» ـ كتاب الجهاد والسير: (باب من تكلم بالفارسية والرطانة، وقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡ﴾ [الروم: ٢٢]. ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]).

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وأشار المصنف إلى ضعف ما ورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث: «كلام أهل النار بالفارسية»، وكحديث: «من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقصت من مروءته» أخرجه الحاكم في مستدركه وسنده واه وأخرج فيه أيضا عن عمر رفعه: «من أحسن العربية فلا يتكلمن بالفارسية فإنه يورث النفاق» الحديث وسنده واه أيضا)[3].

---

(١) «التلخيص الحبير» لابن حجر (٤/٢١٠).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥/٥٣).
(٣) المصدر السابق (٦/١٨٤).

المطلب الثالث: عبقرية الإمام البخاري في الاستدراك على ما خالف السنة[(١)].

مثاله: بوَّب الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في «صحيحه» ـ كتاب الأذان، فقال: (باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة، وكره ابن سيرين أنْ يقول: فاتتنا الصلاة ولكن ليقل لم ندرك. وقول النبي ﷺ أصح).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وهذا كلام المصنف راداً على ابن سيرين. ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ الفوات فدل على الجواز... وقوله: «أصح» معناه: صحيح أي بالنسبة إلى قول ابن سيرين، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه)[(٢)].

مثال آخر: بوَّب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الحيض ـ باباً فقال: (باب كيف بدء الحيض، وقول النبي ـ ﷺ ـ «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»)[(٣)].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وكأنَّه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح، قال: «كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة تتشرَّف للرجل، فألقى الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد»، وقوله: «وحديث النبي ﷺ أكثر»: قيل: معناه أشمل لأنَّه عام في جميع بنات آدم، فيتناول الإسرائيليات ومن قبلهن، أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة)[(٤)].

---

(١) من التوصيات التي أوصي بها في البحوث الحديثية في الدراسات العليا: علم الاستدراكات والتعقب عند علماء الحديث، فإنّه علم برأسه، وله قوانينه وآدابه وأسبابه.
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١١٦/٢).
(٣) المصدر السابق (١١٦/٢).
(٤) المصدر السابق (٤٠٠/١).

المبحث الخامس
عبقرية الإمام البخاري في حفظ السنة من خلال استنباط الأحكام الشرعية

- **المطلب الأول** عبقرية الإمام البخاري في تبويبه لكل ما كان فيه حكم شرعي ولو لم يكن على شرطه.
- **المطلب الثاني** عبقرية الإمام البخاري في التبويب لاستخراج أكثر من حكم من الحديث الواحد.
- **المطلب الثالث** عبقرية الإمام البخاري في التبويب لاستخراج الحكم بدلالة خفية من الحديث.
- **المطلب الرابع** عبقرية الإمام البخاري في التبويب بإبهام الحكم الشرعي إذا لم يجزم به.
- **المطلب الخامس** عبقرية الإمام البخاري في تسلسل ترتيب الأبواب الفقهية.
- **المطلب السادس** عبقرية الإمام البخاري في الالتزام بالحكم الوارد في لفظ الحديث.
- **المطلب السابع** عبقرية الإمام البخاري في التبويب لكل ما كان فيه سنة نبوية ولو لم يتعلق بها بحكم شرعي.
- **المطلب الثامن** عبقرية الإمام البخاري في الاحتياط للحكم الشرعي.

المطلب الأول: عبقرية الإمام البخاري في تبويبه لكل ما كان فيه حكم شرعي ولو لم يكن الحديث الوارد فيه على شرطه:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه)(١).

ونقل ابن حجر عن ابن المنير - رحمه الله - **قوله**: (إنما نوَّع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة إلى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة، ولأن بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكتفى بذكره في الترجمة لصلاحيته للاستدلال)(٢).

مثال ذلك: قال ابن حجر - رحمه الله -: (قوله: «باب صوم يوم عرفة» أي ما حكمه؟ وكأنَّه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه)(٣).

ومن أمثلة الأبواب التي بوَّب عليها الإمام البخاري ولم يخرج حديثها:

«باب الصلاة في مواضع الإبل».

«باب كراهية الصلاة في المقابر».

«باب الطواف بعد الصبح والعصر».

«باب لا وصية لوارث».

«باب لا نكاح إلا بولي».

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢/٦٦).
(٢) المصدر السابق (٣/١٧٩).
(٣) المصدر السابق (٤/٢٣٧).

المطلب الثاني: عبقرية الإمام البخاري في التبويب لاستخراج أكثر من حكم من الحديث الواحد.

مثاله: في حديث عائشة - رضي الله عنها - وذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالت: (بئسما عدلتمونا بالكلب والحمار، لقد رأيتني ورسول الله - ﷺ - يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يسجد غمز رجليَّ فقبضتهما)[(١)].

باب الصلاة على الفراش.

باب من قال لا يقطع الصلاة شيء.

باب التطوع خلف المرأة.

باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر.

باب السرير.

باب الصلاة إلى السرير.

باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي.

باب الصلاة خلف النائم.

باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد؟

باب ما يجوز من العمل في الصلاة.

(١) أخرجه الإمام البخاري في عشرة مواضع من «صحيحه».

❁ مثال آخر: **على عبقرية الاستنباط الشرعي من الحديث الواحد:**

قال النبي ـ ﷺ ـ: «من أحب أنْ يهل بعمرة فليهلل فإني لولا أني أهديت لأهللت بعمرة...».

وهو حديث حجِّ النبي ﷺ الطويل في ذكر حجة الوداع من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

أخرجه الإمام البخاري في عدة كتب من «صحيحه» في **(٢٩) باباً**، اشتملت هذه الأبواب على عدة أحكام شرعية.

وتكمن العبقرية أيضاً: في أنّ الإمام البخاري استخرج من حديث الحج عدة أبواب في أحكام النساء:

١ ـ باب كيف كان بدء الحيض.

٢ ـ باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت.

٣ ـ باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض.

٤ ـ باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة.

٥ ـ باب كيف تهل الحائض والنفساء.

٦ ـ باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن.

٧ ـ باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت.

٨ ـ باب الأضحية للمسافر والنساء.

٩ ـ باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض.

١٠ ـ باب الأمر بالنفساء إذا نفسن.

المطلب الثالث: عبقرية الإمام البخاري في التبويب لاستخراج الحكم بدلالة خفية من الحديث:

❁ مثاله: تظهر عبقرية الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الصوم ـ (باب السواك الرطب واليابس للصائم):

ذكر فيه أولاً حديثاً معلقاً بصيغة التمريض وهو قوله: (ويذكر عن عامر بن ربيعة قال: رأيت النبي ـ ﷺ ـ يستاك وهو صائم ما لا أحصي أو أعد).

ثم ذكر فيه عدداً من الأحاديث المعلَّقة بصيغة الجزم في فضل السواك عموماً، لكنها ليست صريحة في جواز السواك للصائم، منها قول النبي ـ ﷺ ـ: «لولا أنْ أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء».

ثمَّ أخرج بعده حديثاً في كيفية وضوء النبي ـ ﷺ ـ من طريق حمران مولى عثمان، قال: «رأيت عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ توضأ فأفرغ على يديه ثلاثا ثم تمضمض واستنثر» الحديث.

❁ توضيح العبقرية:

نقل الحافظ ابن حجر عن ابن المنير قوله: (أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص، ثم انتزعه من أعمّ الأدلة العامة التي تناولت أحوال متناول السواك وأحوال ما يستاك به، ثم انتزع ذلك من أعم من السواك وهو المضمضة إذ هي أبلغ من السواك الرطب)(١).

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٤/١٥٨).

المطلب الرابع: عبقرية الإمام البخاري في التبويب بإبهام الحكم الشرعي إذا لم يجزم به:

۞ **مثاله:** بوب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الجنائز ـ «باب ما جاء في قاتل النفس».

وهذا التبويب مبهم، فلم يذكر فيه حكم الصلاة عليه، بدليل أنه قال في الذي بعده: «**باب كراهة** الصلاة على المنافقين».

❊ توضيح العبقرية في هذا الإبهام:

نقله ابن حجر من قول ابن المنير ـ رحمه الله **ـ:** (عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مبهمة كأنه ينبه على طريق الاجتهاد. ثم قال ابن حجر: لعلَّ البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة «أن النبي ﷺ أُتِي برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصلِّ عليه» وفي رواية للنسائي: «أما أنا فلا أصلي عليه»، لكنه لمّا لم يكن على شرطه أومأ إليه بهذه الترجمة وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه)[(١)].

۞ **مثال آخر: على إبهام الحكم الشرعي احتياطاً عند الإمام البخاري:**

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (قوله: «باب النهي عن الاستنجاء باليمين» أي باليد اليمنى، وعبر بالنهي إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أنّ القرينة الصارفة للنّهي عن التحريم لم تظهر له، وهي: أنّ ذلك أدب من الآداب)[(٢)].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣/٢٢٧).
(٢) المصدر السابق (١/٢٥٣).

المطلب الخامس: عبقرية الإمام البخاري في تسلسل ترتيب الأبواب الفقهية:

حيث أنَّ العبقرية عند الإمام البخاري تكمن في بيان أحكام شرعية تترتب على هذا التسلسل:

مثاله: تبويب الإمام البخاري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على أحاديث «صلاة الضحى».

١ ـ باب صلاة الضحى في السفر:

أخرج فيه من طريق مروق قال: قلت لابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أتصلي الضحى؟ قال لا قلت فعمر؟ قال: لا قلت فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فالنبي؟ قال لا إخاله.

٢ ـ باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً:

وضع فيه حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ سبح سبحة الضحى وإني لأسبحها».

٣ ـ باب صلاة الضحى في الحضر:

أخرج فيه حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى ونوم على الوتر».

نقل ابن حجر عن ابن المنير ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قوله: (الذي يظهر لي أنَّ البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفياً كحديث ابن عمر هذا، وإثباتاً كحديث أبي هريرة في الوصية له أنَّه يصلي الضُّحى؛ **نزَّل حديث النفي على السفر، وحديث الإثبات على الحضر**، ويؤيد ذلك أنَّه ترجم لحديث أبي هريرة صلاة الضُّحى في الحضر)[(١)].

مثال آخر: وكذلك أبواب استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

ومن أراد أن يفهم هذا التسلسل فلينظر في تبويبه على أحاديث «مختلف الحديث».

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣/٥٢).

المطلب السادس: عبقرية الإمام البخاري في الالتزام بالحكم الوارد في لفظ الحديث:

١ ـ التزام البخاري بتطبيق الحكم الشرعي اللازم من لفظ الحديث في ترجمة الباب:

مثاله: بوب الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في «صحيحه» ـ كتاب الأدب ـ باباً، فقال: (باب من كفَّر أخاه بغير تأويل، **فهو كما قال**).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (قوله: «باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال» كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قائله)(١).

فلو نظرنا إلى ترجمة تبويب الإمام البخاري نجد أنه:

أ ـ قد اشترط في اطلاق التكفير: أنْ لا يكون له تأويل في إطلاق الكفر.

ب ـ نجد الإمام البخاري قد التزم بالحكم الشرعي في ترجمة الباب فقال: **(فهو كما قال)** ولم يقل: (فهو كافر). احترازاً منه عن إطلاق الكفر على من لا يستحقه.

٢ ـ التزام الإمام البخاري بلفظ الحديث الوارد في الباب في ترجمة الباب:

مثاله: ذكر الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ كتاب الحج ـ: عند ذكره مواقيت الحج عدة أبواب لبيان مواقيت البلدان، فقال: (باب مهل مكة للحج والعمرة ـ باب ميقات أهل المدينة ـ باب مهل أهل الشام ـ باب مهل أهل نجد ـ باب مهل من كان دون الميقات ـ باب مهل أهل اليمن).

فلما جاء عند مهل أهل العراق قال: (باب ذات عرق لأهل العراق).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر عدة أقوال أنَّ توقيت ذات عرق لم يأت منصوصاً عليه في حديث، وإنما وقَّتها عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: (وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوصاً)(٢).

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٥١٤).
(٢) المصدر السابق (٣/٣٩٠).

المطلب السابع: عبقرية الإمام البخاري في تخريج كلِّ ما كان فيه سنة نبوية ولو لم يتعلَّق به بحكم شرعي:

مثاله: روى البخاري من حديث محمود بن الربيع قال: «عقلت من النبي ـ ﷺ ـ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[١].

نقل ابن حجر عن ابن المنير ـ رحمه الله ـ قوله في توجيه سبب تخريج الإمام البخاري للحديث: (البخاري إنّما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ مج مجة في وجهه، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً)[٢].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه».
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/١٧٣).

المطلب الثامن: عبقرية الإمام البخاري في الاحتياط للحكم الشرعي:

مثاله: بوّب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأذان ـ (باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود).

❋ عند النظر في صيغة ترجمة الباب، نجد الإمام البخاري بَوَّب أولاً فقال: (تخفيف الإمام في القيام)، لورود الحديث صراحة في التخفيف.

ثم لما خشي الإمام البخاري أن يُفهم من التخفيف الإسراع فيؤدي إلى الإخلال بالركوع والسجود، قال: (وإتمام الركوع والسجود)، فدلَّ هذا على حرص البخاري على دقة الاستنباط الفقهي والتحري والاحتياط للفهم عند المتفقِّه.

❋ ويقرب لهذا الباب قول البخاري في نفس الكتاب: (باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها).

❋ ثم في الباب الذي بعده قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (باب إذا صلَّى لنفسه فليطوِّل ما شاء).

وهذا احتياط للأمر بالتخفيف، وهو بيان أن التخفيف إنما هو لمن يؤمُّ الناس، أما لو أراد المنفرد أن يطوِّل فلا حرج عليه في ذلك.

المبحث السادس

عبقرية الإمام البخاري في الرَّد على أعداء السنة

۞ **المطلب الأول** عبقرية الإمام البخاري في التبويب والاستدلال في الرَّد على المرجئة.

۞ **المطلب الثاني** عبقرية الإمام البخاري في التبويب والاستدلال في الرَّد على المعتزلة والجهمية.

۞ **المطلب الثالث** عبقرية الإمام البخاري في التبويب والاستدلال في الرَّد على الروافض.

۞ **المطلب الرابع** عبقرية الإمام البخاري في منهجية التبويب في كتاب التوحيد فيما يتعلق بصفات الله تعالى.

المطلب الأول: عبقرية الإمام البخاري في الرَّد على المرجئة:

مثاله: تظهر عبقرية الإمام البخاري في كتاب الإيمان ـ حيث بوَّب باباً، فقال: (باب خوف المؤمن من أنْ يحبط عمله وهو لا يشعر).

وذكر فيه حديث من طريق زبيد بن الحارث اليامي ـ قال: سألت أبا وائل ـ شقيق بن سلمة ـ عن المرجئة، فقال: حدثني عبد الله: أنَّ النبي ـ ﷺ ـ قال: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)(١).

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (هذا الباب معقود للرَّد على المرجئة خاصة، وإنْ كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرَّد عليهم، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا)(٢).

مثال آخر: تظهر عبقرية الإمام البخاري أيضاً في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ حيث قال: (باب من قال: إنَّ الإيمان هو العمل لقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾)(٣).

قال العيني ـ رحمه الله ـ: (هذا باب في بيان قول من قال إنَّ الإيمان هو العمل. الثاني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إنّه عقد الباب الأول، للتَّنبيه على أنَّ الأعمال من الإيمان رداً على المرجئة، وهذا الباب أيضاً معقود لبيان أنَّ الإيمان هو العمل، رداً عليهم)(٤).

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب الإيمان ـ باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (ح ٤٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/١١٠).

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الإيمان ـ باب من قال: إن الإيمان هو العمل لقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (صفحة ١٨٠).

(٤) «عمدة القاري» للعيني (١/١٨٤).

المطلب الثاني: عبقرية الإمام البخاري في التبويب والاستدلال في الرد على المعتزلة والجهمية:

وتظهر عبقرية الإمام البخاري في التبويب بباب: (قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾):

قال ابن بطال ـ رحمه الله ـ: (ومعنى هذا الباب: إثبات الله متكلماً وذا كلام، خلافاً لمن يقول من المعتزلة: أنه غير متكلم فيما مضى، وكذلك هو فيما بقى)[(١)].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ في بيان مراد البخاري: (باب قول الله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾): (المراد: بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى، إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لكانوا أندادا لله وشركاء له في الخلق، ولهذا عطف ما ذكر عليه، وتضمن الرد على الجهمية في قولهم لا قدرة للعبد أصلاً، وعلى المعتزلة حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى)[(٢)].

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في توافق اعتقاد المعتزلة مع اعتقاد الجهمية: (لكن معنى كونه سبحانه متكلماً عندهم أنه خلق الكلام في غيره، فمذهبهم ـ يعني المعتزلة ـ ومذهب الجهمية في المعنى سواء، لكن هؤلاء يقولون هو متكلم حقيقة وأولئك ينفون أنْ يكون متكلماً حقيقة)[(٣)].

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤٨٧/١٠).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٤٩٢/١٣).
(٣) «مجموع الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٢٩/١٢).

المطلب الثالث: عبقرية الإمام البخاري في التبويب والاستدلال في الرَّد على الروافض:

تظهر عبقرية الإمام البخاري في كتاب فضائل القرآن ـ حيث بوَّب باباً فقال: (باب من قال لم يترك النبي ـ ﷺ ـ إلا ما بين الدفتين).

ثم تظهر هذه العبقرية في استدلال الإمام البخاري في الباب بحديث عبد العزيز بن رفيع، قال: دخلت أنا وشدّاد بن معقل، على **ابن عباس** ـ رضي الله عنهما ـ، فقال له شدّاد بن معقل: أترك النبي ﷺ من شيء؟ قال: «ما ترك إلا ما بين الدُّفتين»، قال: ودخلنا على **محمد بن الحنفية**، فسألناه، فقال: «ما ترك إلا ما بين الدُّفتين».

قال الحافظ ابن حجر في بيان عبقرية: (وهذه الترجمة للرَّد على من زعم أن كثيراً من القرآن ذهب لذهاب حملته، وهو شيء اختلقه الروافض لتصحيح دعواهم أنَّ التنصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن وأن الصحابة كتموه وهي دعوى باطلة.... وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً واطلاعاً على حاله)(١).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٦٥).

❋ مثال آخر: على عبقرية الإمام البخاري في الرد على الروافض:

بوَّب الإمام البخاري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في «صحيحه» ـ كتاب الأحكام ـ فقال: (باب الاستخلاف):

وذكر فيه مجموعة أحاديث منها: حديث عبد الله بن عمر ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ قال: قيل لعمر ألا تستخلف؟ قال: إنْ أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإنْ أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ»[(١)].

قال ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكذا فيه ردٌّ على من زعم من الراوندية أنَّ النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ نص على العباس، وعلى قول الروافض كلها أنَّه نصَّ على علي؛ ووجه الرَّد عليهم إطباق الصحابة على متابعة أبي بكر على طاعته في مبايعة عمر، ثمَّ على العمل بعهد عمر في الشورى، لم يدَّع العباس ولا علي أنه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عهد له بالخلافة، وقال النووي وغيره: أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل، والعقد لإنسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره، وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عدد محصور)[(٢)].

❋ ❋ ❋

(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف ـ (ح٧٢١٨).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٢٠٨).

المطلب الرابع: عبقرية الإمام البخاري في كتاب التوحيد فيما يتعلق بصفات الله تعالى:

لو نظرنافي صنيع البخاري في «صحيحه» في التوحيد، لوجدناه - رَحِمَهُ اللَّهُ - يظهر للقارئ والباحث مدى عبقرية هذا الإمام في الرَّد على أعداء السنة.

ذكر الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كتاب التوحيد (٥٨) باباً.

بوَّب الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ - في (٣٥) من أصل (٥٨) بلفظ آية من القرآن العزيز، فيقول في جميعها: (باب قول الله تعالى: ـ ويذكر الآية ـ)، ثم يخرِّج الحديث في أصل الباب.

أمثلة على هذه التبويبات:

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾.

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ (وقوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾.

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾.

قوله: باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾.

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾.

قوله: باب قول الله تعالى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾.

توضيح موضع العبقرية عند الإمام البخاري في هذا الصنيع من كتاب التوحيد:

بيَّن هذا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فقال:

(الذي يظهر من تصرف البخاري في «كتاب التوحيد» أنَّه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديات، وإنَّ من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً، وقد أخرج ابن أبي حاتم في «كتاب الرَّد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة، فقال: ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ـ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ ـ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ـ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ـ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ـ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ونحو ذلك فلم يزل ـ أي سلام بن مطيع ـ يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس)[١]؟.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٣٦٠).

المبحث السابع

عبقرية الإمام البخاري وأثرها في تأصيل الاعتدال الفكري من خلال السنة النبوية

- **الأصل الأول** تحقيق معنى الوسطية في السنة النبوية.
- **الأصل الثاني** أكمل الله ﷻ الدين الإسلامي.
- **الأصل الثالث** وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة.
- **الأصل الرابع** الدين الإسلامي دين يسر.
- **الأصل الخامس** الحث على التفقه في الدين.
- **الأصل السادس** التحذير من البدع والشبهات.
- **الأصل السابع** الثبات على الحق مهما كثر المخالفون.
- **الأصل الثامن** لزوم الجماعة، وسؤال أهل العلم فيما يشكل من مسائل وشبهات.
- **الأصل التاسع** وجوب إماتة الشبهات وعدم طرحها على العامة.

الأصل الأول: تحقيق معنى الوسطية في السنة النبوية.

تحقيق هذا الأصل جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ذكر الله ﷻ هذه الآية بعد آية تحويل القبلة في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

قال الإمام الطبري عند تفسير الآية: (وأرى الله تعالى ذكره إنَّما وصفهم بأنَّهم «وسَط»، لتوسطهم في الدين، فلا هُم أهل غُلوٍّ فيه، غلوَّ النصارى الذين غلوا بالترهب، وقيلهم في عيسى ما قالوا فيه - ولا هُم أهلُ تقصير فيه، تقصيرَ اليهود الذين بدَّلوا كتابَ الله، وقتلوا أنبياءَهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به؛ **ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه**. فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحبَّ الأمور إلى الله أوْسطُها)[١].

تظهر عبقرية الإمام البخاري - رحمه الله - في تحقيق هذا الأصل في «صحيحه» من خلال النظر في كيفية ربط الإمام البخاري بين قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وبين أحاديث السنة النبوية في «صحيحه» في عدة مواضع:

۞ **الموضع الأول:** روى الإمام البخاري - رحمه الله - في «صحيحه»

(١) «تفسير الطبري» (١٤٣/٣).

حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «يجيء نوح وأمته فيقول الله تعالى هل بلغت؟ فيقول: نعم أي رب، فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد صلى الله عليه وسلم وأمته؛ فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله جل ذكره: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾)، قال البخاري: (والوسط العدل)[1].

❁ **الموضع الثاني:** بوب الإمام البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ، فقال: (باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣]، **وما أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم).**

بيَّن الإمام البخاري - رحمه الله - في الموضع الأول أن الوسط: هو العدل، وذلك أن العدالة شرطٌ لقبول الشهادة كما ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح»، والعدالة تقتضي التوسط والاعتدال، فاستشهد البخاري لهذه الأمة بميزة شهادتها على الأمم لتوسطها وعدالتها على غيرها من الأمم، ثم بيَّن البخاري أنَّ هذا الاعتدال والتوسط لا يكون إلا في لزوم الجماعة وهم أهل العلم خاصة.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١] ـ (ح٣١٦١).

الأصل الثاني: (أكمل الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ الدين الإسلامي):

جاء تقرير هذا الأصل في القرآن الكريم وفي السنة النبوية:

في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣].

في السنة النبوية: في قول النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وعليكم بالطاعة وإن عبداً حبشياً عضوا عليها بالنواجذ»(١).

۞ عبقرية الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - في تقرير اكتمال الدين وتمامه في «صحيحه»:

روى الإمام البخاري في «صحيحه» حديثاً من طريق طارق بن شهاب، قال: قال رجل من اليهود لعمر يا أمير المؤمنين لو أنَّ علينا نزلت هذه الآية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾. لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: إنّي لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية نزلت يوم عرفة في يوم جمعة».

هذا الحديث أخرجه الإمام البخاري في عدة مواضع منها:

۞ **الموضع الأول:** في كتاب الإيمان ـ باب زيادة الإيمان ونقصانه

(١) أخرجه الإمام أحمد (ح١٧١٨٢)، صححه الألباني في «الصحيحة» (٢/٦١٠).

وقول الله تعالى ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف ١٣]. ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر ٣١]، وقال ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣] ـ (ح ٤٥).

تكمن عبقرية البخاري في أنّه قال في ترجمة الباب: (فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص).

فأشار البخاري بهذا الصنيع إلى أنَّ كمال الدين وتمامه دليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ثمَّ بيَّن وجه الشاهد من ذكر الحديث والآية في الباب، أنّه لو ترك الكمال فهو ناقص، وقد ورد عن سفيان ابن عيينة قريب من هذا التفسير فقال: (فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية. فمن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان، ومن تركها جاحدا كان كافرا)[١].

❁ **الموضع الثاني**: في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: ووضع هذا الحديث في أول كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة قبل كل أحاديث الكتاب، وقبل أن يبوِّب أبواب الكتاب، فكأنه يشير إلى أنَّ الاعتصام بالكتاب والسنة لابد أنْ يكون مبنياً على اعتقاد كمال الدين وتمامه.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وقوله سبحانه: «اليوم أكملت لكم دينكم» ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة)[٢].

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/٢٥).
(٢) المصدر السابق (١٣/٢٤٦).

الأصل الثالث: وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة:

۞ أولاً: عبقرية الإمام البخاري في تحقيق هذا الأصل في «صحيحه» «الاعتصام بالكتاب والسنة»:

وضع الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في «صحيحه» كتاباً بعنوان: «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة»: وبوَّب فيه البخاري عدة أبواب بلغت (٢٨ باباً)، لتحقيق هذا الأصل، وذكر فيه من الأحكام الشرعية ما يحقِّقُه، ومن أمثلة هذا ما يلي:

❊ **المثال الأول:** قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: (وقول الله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، قال البخاري تحت هذه الآية: (أئمة نقتدي بمن قبلنا ويقتدي بنا من بعدنا).

ثم ذكر الإمام البخاري في ترجمة الباب قول ابن عون ـ رحمه الله ـ: «ثلاث أحبهن لنفسي ولإخواني، هذه السنة أنْ يتعلموها ويسألوا عنها، والقرآن أنْ يتفهموه ويسألوا عنه، ويدعوا الناس إلا من خير».

❊ **المثال الثاني:** بوب الإمام البخاري في «صحيحه»: (باب قول الله تعالى ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]

وأخرج فيه حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ، قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»[(١)].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الأحكام ـ باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء ٥٩] ـ (ح٦٧٨١).

فائدة:

قال ابن حبان في «صحيحه»: (قوله: «بلغوا عني ولو آية»: فيه دليل عن أن السنة يجوز أن يقال لها: الآي، إذْ لو كان الخطاب على الكتاب نفسه دون السنن لاستحال، لاشتمالهما معاً على المعنى الواحد)[١].

وقال ابن القيم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (والذي يجب على كل مسلم اعتقاده: أنه ليس في سنن رسول الله ـ ﷺ ـ الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله، بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل:

* **المنزلة الأولى:** سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهد به الكتاب المنزل.

* **المنزلة الثانية:** سنة تفسر الكتاب، وتبين مراد الله منه، وتقيد مطلقه.

* **المنزلة الثالثة:** سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بياناً مبتدأ، ولا يجوز رد واحدة من هذه الأقسام الثلاثة، وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة.

وقد أنكر الإمام أحمد على من قال: «السنة تقضي على الكتاب»، فقال: (بل السنة تفسر الكتاب وتبيِّن)[٢].

---

(١) «صحيح ابن حبان» (ح٦٢٥٦).
(٢) «الطرق الحكمية» (صفحة ٦٥).

الأصل الرابع: الدين الإسلامي دين يسر:

دليل هذا الأصل في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

عبقرية الإمام البخاري في تحقيق هذا الأصل في «صحيحه»:

* **الموضع الأول:** بوَّب الإمام البخاري - رحمه الله - في «صحيحه» في ـ كتاب الإيمان ـ باب الدين يسر، وقول النبي ﷺ: «أحب الدين إلى الله الحنيفة السمحة».

وأخرج فيه حديث أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال: «إنَّ الدين يسر، ولن يشادَّ الدين أحد إلا غلبه؛ فسددوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»(١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - مبيناً صنيع البخاري: (وهذا الحديث المعلق ـ يعني: «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة» ـ لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب، لأنه ليس على شرطه..، استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصراً عن شرطه، وقوَّاه بما دلَّ على معناه لتناسب السهولة واليسر)(٢).

وهذه عبقرية في الاستدلال على المعنى، وعبقرية في التقوية عند الإمام البخاري، فالحديث وإن لم يكن على شرطه إلا أنه صريح الدلالة على معنى اليسر، ثم ذكر من الأحاديث التي على شرطه ما يدل على معناه؛ فيتقوى بذلك عنده الحديث والاستدلال معاً.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب الدين يسر ـ (ح٣٩).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/٩٤)

تابع عبقرية الإمام البخاري في تحقيق الأصل: «الدين يسر» في «صحيحه»:

* **الموضع الثاني:** روى البخاري في ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ـ من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: عن النبي ـ ﷺ ـ قال: «دعوني ما تركتكم، إنَّما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»(١).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب»(٢).

وقال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ: «قيل: أراد التسديد: العمل بالسداد ـ وهو القصد والتوسط في العبادة ـ فلا يقصر فيما أمر به، ولا يتحمل منها مالا يطيقه»(٣).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ (ح٦٨٥٨).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/٩٤).
(٣) «فتح الباري» لابن رجب (١/١٣٨).

الأصل الخامس: الحث على التفقه في الدين:

دليله من القرآن: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

۞ عبقرية الإمام البخاري في بيان هذا الأصل في السيرة النبوية:

يدل على هذا الأصل من السنة النبوية عند الإمام البخاري في «صحيحه»: حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت النبي ـ ﷺ ـ يقول: «**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين**، أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»، وأورده في أكثر من موضع:

❋ الموضع الأول: **في كتاب العلم ـ «باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين»**:

❋ الموضع الثاني: **كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ في (باب رقم: ١٠)، فقال: (باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»**

ثم قال البخاري مفسراً لهذه الطائفة: (وهم أهل العلم): فأشار إلى أنَّ الطائفة المنصورة هم أهل العلم خاصة، وقوى ذلك بحديث معاوية: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**».

❋ الموضع الثالث: **أخرج الإمام البخاري في كتاب العلم ـ عدة أبواب تدلُّ على أنَّ من أثر ترك التفقه ظهور الجهل:**

أخرج الإمام البخاري في «باب رفع العلم وظهور الجهل»: حديث

أنس ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ قال: قال رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «إن من أشراط الساعة أنْ يرفع العلم **ويثبت الجهل**».

وقال الإمام البخاري في ترجمة الباب: (وقال ربيعة ـ يعني ابن عبد الرحمن ـ: لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه).

قال الحافظ ابن حجر مبيناً لقول ربيعة: (ومراد ربيعة:

١ ـ أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أنْ يهمل نفسه فيترك الاشتغال، لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم.

٢ ـ أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم.

٣ ـ أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه. وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره، فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضا للدنيا. وهذا معنى حسن)[(١)].

أخرج الإمام البخاري في هذا الباب أنس بن مالك ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ **قال رسول الله** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا»**.

وأخرج في «باب كيف يقبض العلم»: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يقول: (إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس **رؤوساً جهالاً**، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا).

(١) «فتح الباري» (١/١٧٨).

الأصل الخامس: التحذير من البدع والشبهات

دليله من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

بيان عبقرية الإمام البخاري في تقرير هذا الأصل:

أخرج البخاري في «صحيحه» ـ كتاب الإيمان ـ باب من استبرأ لدينه ـ حديث النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس؛ فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى أوشك أنْ يواقعه، ألا وإنَّ لكلِّ ملك حمى، ألا وإنَّ حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

۞ فائدة في تقرير هذا الأصل:

قال ابن حبان في «صحيحه» ـ رحمه الله ـ: (ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم سنن المصطفى ﷺ، وحفظه نفسه عن كل من يأباها من أهل البدع، **وإنْ حسَّنوا ذلك في عينه وزينوه).**

ثم أخرج ابن حبان تحته حديث ابن مسعود قال: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطا، فقال: «هذا سبيل الله» ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن شماله، ثم قال: «وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه» ثم تلا ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ إلى آخر الآية [الأنعام: ١٥٣].

الأصل السادس: الثبات على الحق مهما كثُر المخالفون.

دليل هذا الأصل في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

۞ عبقرية الإمام البخاري في تحقيق هذا الأصل:

أورد الإمام البخاري من الآيات والأحاديث النبوية ما يؤكد هذا الأصل في عدة مواضع:

* **الموضع الأول:** قال البخاري في كتاب التفسير ـ: (باب: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾ [إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥].

وأخرج فيه حديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «أخبروني بشجرة تشبه أو كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا تؤتي أكلها كل حين»، قال ابن عمر: (فوقع في نفسي أنَّها النخلة)(١).

* **الموضع الثاني:** بوب البخاري بعد الباب السابق، فقال: (باب ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]).

ـ وأخرج فيه حديث عن البراء بن عازب: «أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله». فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾»(٢).

* **الموضع الثالث:** قال البخاري في «صحيحه»، في كتاب التفسير ـ: (باب: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، ثم قال البخاري في ترجمة هذا الباب: (قال سالم: اليقين الموت).

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ باب ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ...﴾ (ح٤٤٢١).
(٢) صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ (ح٤٤٢١).

الأصل السابع: لزوم الجماعة وسؤال أهل العلم عما أشكل من مسائل وشبهات:

دليله من القرآن: قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

۞ عبقرية الإمام البخاري في تحقيق هذا الأصل في «صحيحه»:

* **الموضع الأول:** بوَّب البخاري في «صحيحه» في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ ب **(باب قول النبي ـ ﷺ ـ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»**.

قال البخاري في تفسير هذه الطائفة: **(وهم أهل العلم)**.

وأخرج فيه حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ـ ﷺ ـ قال: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»**[(١)].

ثمَّ فسَّر الإمام البخاري هذه الطائفة بالحديث الذي أورده بعده من حديث معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم ويعطي الله ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله».

فدلَّ هذا الصنيع من البخاري على أن سبيل النجاة من الفرق الضالة والثبات على الحق هو لزوم الجماعة وسؤال أهل العلم منهم.

(١) صحيح البخاري ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ (ح٦٨٨٢).

*** الموضع الثاني: في بيان عبقرية الإمام البخاري لبيان أصل «لزوم الجماعة وسؤال أهل العلم»**

بوب البخاري بعد الباب السابق بباب، فقال: «باب في قول الله تعالى ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥].

ثم فسر البخاري الآية، فذكر قول أبي عبيدة: «**يلبسكم: يخلطكم، من الالتباس يلبسوا يخلطوا، شيعاً: فرقاً**».

ثمَّ أخرج في الباب حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لما نزل على رسول الله ﷺ ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾. قال: «أعوذ بوجهك». ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾. قال: «أعوذ بوجهك». فلما نزلت ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾. قال: «هاتان أهون أو أيسر».

فدلَّ صنيع البخاري أنه من لم يلزم الجماعة فإنه سيدخل في هذا الوعيد الشديد، ودلَّ على ذلك ما ذكره في ترجمة الباب من بيان كلمات الآية (يلبسكم ـ شيعاً).

الأصل الثامن: وجوب إماتة الشبهات وعدم طرحها على العامة:

دليله من السنة: عندما خص النبي ﷺ حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ، وأبو هريرة ـ رضي الله عنه بأحاديث الفتن.

۞ بيان عبقرية الإمام البخاري في تقرير هذا الأصل من خلال السنة النبوية:

بوب الإمام البخاري في كتاب العلم ـ باباً، فقال: (باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا).

وذكر فيه أثر علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أنْ يكذب الله ورسوله».

ثم أخرج حديث أنس بن مالك: أنَّ النبي ـ ﷺ ـ ومعاذ رديفه على الراحل قال: «يا معاذ بن جبل». قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال: «يا معاذ». قال لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً، قال: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار». قال: يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: «إذا يتكلوا». وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً.

يدلُّ على هذا الأصل العظيم: قول عمر بن الخطاب في وصية عظيمة ذكرها أبو يوسف في كتابه «الخراج»: (واعلموا أنَّ لله عباداً يميتون الباطل بهجره، ويحيون الحق بذكره، رغبوا فرغبوا، ورهبوا فرهبوا)(١).

(١) «الخراج» (ص: ١٣).

۞ بيان عبقرية الإمام البخاري في الباب السابق من شرح «فتح الباري»:

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: (وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم).

ثم ذكر ابن حجر بعض الأمثلة عما لا ينبغي أنْ يذكر للعامة فقال: (وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرابين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. والله أعلم)[١].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/١١٥).

الخاتمة

في نهاية هذا التطواف في بعض مظاهر العبقرية عند الإمام البخاري «صحيحه»، لا يسعني إلا أنْ أحمد الله تعالى على أنْ أعانني للكتابة في هذا الموضوع المهم خدمة لهذا الكتاب العظيم الذي هو أحد أهم كتب أصول السنة الذي قد حوى أصح الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، وهي محاولة مني لإبراز جهود الإمام البخاري - رحمه الله -، كما أنها محاولة متواضعة لتقريب هذا الكتاب ومنهج مصنِّفه للطلبة والباحثين في علم الحديث، وهي كذلك محاولة للذَّب عن «صحيح البخاري» الطعون المثارة حوله من أعداء الدين من جميع الطوائف وأهل البدع في كل زمان ومكان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المرسلين.

الفهرس